الدعم السياسي والمادي المغربي للقضية الفلسطينية

الحصيلة والأفاق

عبد الغني الباهي
باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية الحقوق أكدال –جامعة محمد الخامس الرباط
المغرب

المستخلص:

دأبت المملكة المغربية منذ حصولها على الاستقلال في عام 1956 على جعل القضايا العربية حجر الزاوية في سياستها الخارجية، مبدية مواقف هامة ومشرفة تجاه معظم القضايا العربية في مختلف المحافل الدولية والإقليمية. وكانت على سلم أولويات القضية الفلسطينية التي شكلت محور السياسة الخارجية المغربية؛ حيث قدم المغرب جميع أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي في سبيل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لحل الدولتين والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، إضافة إلى الدعم السياسي الواضح والثابت قدم المغرب عبر مختلف مراحل النزاع دعما مادي وإنساني واجتماعي للقضية الفلسطينية، من خلال تعبئة جميع الموارد والقدرات المالية المتاحة، والاستثمار في برامج التنمية البشرية في القدس عبر وكالة بيت مال القدس، بوصفها هيئة تنفيذية للجنة القدس، حيث نفذ العديد من المشاريع والبرامج الميدانية، في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والمبادرات الاجتماعية الرامية إلى دعم صمود المقدسين وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمعيشية.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية – لجنة القدس – الدعم السياسي – وكالة بيت مال القدس الشريف – اتفاقية أبرهام – منظمة التحرير الفلسطينية.

مقدمة

لا غرابة أن تكون فلسطين بقدسها لما تتمتع به من مكانة دينية وتاريخية محط أنظار المستعمرين قديما وحديثا ممن خاضوا غمار حروب طاحنة من أجلها، ولا غرابة كذلك أن تستنهض همم العرب والمسلمين في مختلف أنحاء العالم، وتبرر القضية الفلسطينية وفي مضامينها قضية القدس في مقدمة قضايا العالم المعاصر لتستقطب اهتمام الرأي العالمي منذ 1948 إلى اليوم في مواجهة المطامع التوسعية التي تتستر وراء أهداف «دينية وتاريخية» للوصول إلى مآربها ولم تتوان أي منظمة عالمية أو إقليمية منذ أزيد من ثلاثة عقود من اتخاذ موقف في هذه القضية التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار.[1] وعديدة هي الجوانب التي تجعل القضية الفلسطينية القضية الأبرز التي شغلت، ولا تزال تشغل العالم العربي والإسلامي.[2]

مثلت القضية الفلسطينية نقطة تحول في تاريخ العرب الحديث لأنها شكلت تحديا لا يزال مستمرا الى يومنا هذا، وتعتبر القضية الفلسطينية بكافة مكوناتها هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وتعد القدس إحدى الركائز الأساسية المكونة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي بل هي جوهر القضية الفلسطينية، والتي تتجلى في أبعادها الوطنية والحضارية والدينية، وفي ظل السعي لإيجاد تسوية سلمية عادلة لهذا الصراع الممتد منذ عقود فقد تركز الخطاب السياسي المغربي، على ضرورة أن تؤدي كل عملية سياسية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشريف، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ، وغير ذلك فإن الأمن والسلم الإقليمي والدولي سيكونان معرضان لمزيد من المخاطر والتحديات.

لقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام بارز لدى الدبلوماسية المغربية؛ وزاد الاهتمام بها باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين، وبقي المغرب حاضرا بسلوكه السياسي والشعبي مع محيطه العربي، مستحضرا قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي تعد من أبرز قضايا الشرق الأوسط، إن لم تكن هي القضية التي تحظى بالأولوية من حيث الاهتمام سواء على المستوى العربي أو الدولي.[3]

لقد حازت القضية الفلسطينية منذ نشوئها على اهتمام مغربي ملكا وحكومتا وشعبا، الذي كان موقفه بمختلف مؤسساته وأحزابه السياسية والجمعيات المدنية مساندا لها وداعما لحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه، وحماية مقدسات المسلمين في القدس.

انبثاقا من أولويات السياسية الخارجية المغربية حيث تتمركز القضية الفلسطينية في صلب اهتمامات جلالة الملك السادس، وتصدرها أولوياته السياسية إلى جانب قضية الوحدة الترابية للمملكة، ودعما لموقف المغربي الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية؛ أرضا وشعبا ومقدسات، وإيمانا وتمسكا بأن فلسطين هي جوهر كل القضايا وبأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ على خطوط الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية هي أساس الحل العادل والشامل؛ وفي الوقت الذي لا تزال فيه عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية تراوح مكانها، تأتي التأكيدات الدبلوماسية المغربية، بقيادة جلالة الملك، على مركزية القضية الفلسطينية، إقليميا ودوليا، وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود الدولية والأممية لتحقيق التقدم الضروري في عملية السلام تنتهي بحل سلمي وعادل، على أساس حل الدولتين.

لقد حازت القضية الفلسطينية مكانا مركزيا في السياسة الخارجية المغربية، ولا يعد ذلك جديدا بالنظر إلى الحساسية الخاصة التي يمتاز بها الموقف المغربي تجاه القضية الفلسطينية تاريخيا. والتي سخرت لها كافة أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي، انطلاقا من أولويات ثابتة ومبادئ راسخة وقيم إنسانية وأخلاقية.

لقد ظل الموقف المغربي ثابتا من عدالة القضية الفلسطينية التي تبقى جوهر الصراع في الشرق الأوسط، حيث يرتبط استقرار المنطقة وإشاعة الرخاء والازدهار فيها ارتباطا وثيقا بإيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية العادلة، وفق حل الدولتين، وعلى حدود

الرابع من يونيو1967، وفي إطار قرارات الشرعية الدولية. ومن أجل تحقيق ما سبق، تبنت المملكة المغربية مجموعة من الجهود والسياسات، مثلت أطرا لتحركها ومقارباتها وأطروحاتها بشأن تحقيق السلم والأمن المستدام في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وإدراكا منها أن أي متغيرات تعصف بعملية السلام قد تهدد الأمن والاستقرار على مستوى منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل.

وبناء عليه تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الخطاب السياسي المغربي تجاه القضية الفلسطينية، مع الوقوف حول أشكال الدعم المادي المغربي للفلسطينيين من خلال الذارع التنفيذي للجنة القدس المتمثل في الوكالة بيت مال القدس الشريف انطلاقا من مهامها كمؤسسات تضامنية الأكثر حضورا وتأثيرا في القدس.

الأدوات أو المقاربات المنهجية المعتمدة

اعتمدت الدراسة على النظرية البنائية في فحص وتحليل الأطر التي تؤطر السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، حيث يوفر هذا النهج تفسيرا أوثق ومواءمة مع الحالة المغربية. وهذا واضح في طبيعة الأسئلة التي تطرحها النظرية بشأن الدولة وتفاعلاتها ومستوى علاقاتها وكيفية تشكيل هوية الدولة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما تم النظر في الأدوات والأساليب التي تستخدمها النظرية في التحليل، إلى جانب النظرية المذكور يبرز الفكر الليبرالي، كتجاه مهم في دراسة العديد من المواضيع المرتبطة بالعلاقات الدولية والدراسات الإقليمية، ووفقا للنظرية الليبرالية فإن تحقيق الأمن والاستقرار من خلال إيجاد قيم ومصالح مشتركة مقابل تقليل الأبعاد العسكرية. إضافة إلى تشابك المصالح الاقتصادية، يؤدي دون شك إلى ازدهار جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية.

وتمشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها، تم اعتماد منهجية وصفية لتشمل مختلف المفاهيم والمبادئ التي تؤطر السياسة الخارجية المغربية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وشمل ذلك تفسير وتوضيح بعض الأحداث والتطورات التاريخية التي اتسمت بها القضية الفلسطينية منذ عام 1999 حتى يومنا هذا، وتعقب الموقف المغربي منها، ودراسة العوامل الداخلية التي شكلت هذا الموقف. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل ورصد مختلف الإحصاءات والتدخلات الصادرة عن وكالة بيت مال القدس الشريف مشفوعة بالأرقام والمؤشرات عن البرامج والمشاريع؛ من أجل فهم مدى مساهمتها كمؤسسة إنسانية واجتماعية في الحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس، وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في القدس، ودعم مؤسساتهم وتوفير الظروف اللازمة للتنمية في المدينة. ولفهم موضوعنا بشكل شامل وفهم جميع جوانبه، اعتمدنا أيضا على المنهجية التاريخية من خلال جمع المواد التاريخية وتسلسل الأحداث بشكل زمني أثناء التحقيق في الحقائق التاريخية حول القضية الفلسطينية وعرضها.

الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة

وبناء عليه تهدف هذه الورقة إلى طرح العديد من الإشكالات والتساؤلات حول ماهي أهم مبادئ ومرتكزات المؤطرة للموقف السياسي المغربي من القضية الفلسطينية، ومدى مساهمة وكالة بيت مال القدس الشريف في تقديم أوجهه الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين؟ ومدى تداعياته وانعكاسه على دعم صمود الفلسطينيين؟ وماهي أهم المشاريع التنموية والإنسانية المدعمة من قبل الوكالة؟

ولتفكيك هذ الإشكالات نصوغ مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي أهم المرتكزات والمبادئ والإبعاد المؤطرة للموقف المغربي التاريخي تجاه القضية الفلسطينية؟
- ماهي أبرز المواقف والمحطات السياسية المغربية البارزة تجاه القضية الفلسطينية؟
- كيف يمكن تفسير وفهم الموقف المغربي من القضايا الرئيسية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي؟

- ما هي أبرز مجالات الدعم التي تشتغل عليها الوكالة؟ وما هي حصيلة الوكالة في مختلف مجالات الاجتماعية والإنسانية الموجهة للمقدسين؟

فرضيات الدراسة

اتساقا مع الإشكالات السابقة والتساؤلات المنبثقة عنها، فإن المسعى البحثي سيقوم على أساس اختبار الفرضيات ذات علاقة بالموضوع تستوجب فحص واختبار الفرضيات التالية:

– تحتفظ المملكة المغربية بالمرونة العالية في لغتها وخطابها السياسي والدبلوماسي، وفقا لمعطيات مراحل تطور الصراع، عبر سياسات تعبر عن رؤية استراتيجية، متميزة في كل ذلك بحسن اختيار التوقيت لإعلان موقفها؛ مسترشدا في ذلك بالتوجهات والمحددات والثوابت الرئيسية للسياسة الخارجية المغربية تجاه القضية الفلسطينية؛

- كلما زادت الوكالة ووسعت من دائرة ومجالات تدخلها ودعمها، كما ساهم ذلك في تحسين أوضاع الساكنة في القدس ودعم صمودها، وفي صون الهوية الحضارية للمدينة المقدسة.

- تحتاج الوكالة إلى دعم مادي إضافي من جميع الدول العربية والإسلامية من أجل القيام بواجباتها لتحسين الظروف المعيشية للساكنة المقدسية من خلال مشاريع اقتصادية واجتماعية وسكنية وتعليمية وثقافية تركز على الاستجابة المباشرة لاحتياجات المقدسيين.

المطلب الأول: المبادئ المؤطرة للموقف المغربي تجاه القضية الفلسطينية

تبرز القضية الفلسطينية كواحدة من أبرز القضايا العربية والإسلامية، التي ساهمت فيها المملكة المغربية طوال تاريخها من خلال دعمها والدعوة إليها. وقد قدم المغرب مساعدات مالية كبيرة، ودعما سياسيا هاما، ووفر جميع الوسائل الممكنة لدعم القضية، مع الاعتراف بأهميتها على الصعيدين العربي والإسلامي. وتعتبر القضية الفلسطينية، بجميع مكوناتها، جوهر الصراع في المنطقة. وقد أكد الخطاب السياسي المغربي، في سعيه إلى تحقيق تسوية عادلة وسلمية لهذا الصراع الذي طال أمده، على ضرورة أن تؤدي أي عملية سياسية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في عام 1967، بما في ذلك القدس، وإلا فإن الأمن الإقليمي والدولي والسلام سيتعرضان لمزيد من المخاطر والتحديات.

لم يكن الموقف المغربي من قضية فلسطين في أي مرحلة يخضع لحسابات مصالح ضيقه، ولم يكن أبدا ورقة لمساومات إقليمية أو دولية، لقد ظلت المملكة تعتبر السلام خيارا استراتيجيا لشعوب المنطقة، وهو السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار لجميع شعوبها وحمايتها من دوامة العنف والحروب. وهذا السلام، مفتاحه حل الدولتين باعتباره الحل الواقعي الذي يتوافق عليه المجتمع الدولي، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر المسار التفاوضي[4].

لقد ارتبطت السياسة الخارجية المغربية بمجموعة من الثوابت التاريخية الراسخة التي كان لها تأثير واضح على تشكيل السياسة الخارجية المغربية. وتتجسد هذه الثوابت من خلال دستور المملكة ومواقفها التاريخية وتحركاتها الدبلوماسية. كما أثرت العديد من المحددات الداخلية على دور المغرب تجاه القضية الفلسطينية. ويستند الموقف المغربي من القضية الفلسطينية إلى مجموعة من الثوابت التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تأكيد المواقف المغربية التاريخية الصلبة والجريئة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة كاملة على أسس الرابع من يونيو عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، كما عبرت المملكة المغربية من خلال مختلف مواقفها التاريخية تجاه القضية

الفلسطينية؛ على أن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم يشكل خيارا استراتيجيا لدعم الجهود الصادقة التي تهدف إلى تحقيق حل الدولتين خلال إطار زمني محدد وعبر آليات واضحة. وهو ما أكد عليه جلالة الملك محمد السادس بقوله على أنه: "بنفس الجدية والحزم، نؤكد موقف المغرب الراسخ، بخصوص عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية؛ بما يضمن الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة"؛[5]

- الدفاع اللامشروط على القضية الفلسطينية باعتبارها من القضايا الملحة ورمزا للقضايا العربية والإسلامية؛ ولمكانتها الخاصة في وجدان المغاربة ملكا وحكومتا وشعبا؛
- يقوم الموقف المغربي نحو تفعيل مسار سياسي لإيجاد حل شامل وعادل ونهائي للقضية الفلسطينية، وأن يعالج القضايا الجوهرية كافة؛ وفقا للشرعية الدولية ولمرجعيات عملية السلام المعتمدة وخصوصا مبادرة "السلام العربية" بكافة عناصرها وأولوياتها، والتأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحل الصراع العربي–الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
- رغم المصالح الكبرى بين المغرب وإسرائيل في العديد من المجالات، خاصة المجالين العسكري والاقتصادي، إلا أن المملكة المغربية لم تحدث تغيير سلبي في سياستها الخارجية إزاء الشعب الفلسطيني وقضيته، فلم يكن توقيع المغرب لاتفاقية السلام مع إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، بل أخذ منحى أكثر إيجابا في صالح التعاطف مع القضية الفلسطينية وزيارة الدعم السياسي والمادي تجاه القضية. لقد ظلت المملكة تطالب وتدعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وأن تعيش الدولة بسلام مع كل جيرانها، بما فيهم إسرائيل، وحق الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه بالسير في عملية السلام، وتؤمن المملكة المغربية بأن تحقيق السلام في فلسطين ليس للفلسطينيين وحدهم وإنما يتحقق للجيران ومنطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

أولا: الموقف المغربي من القضايا الرئيسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تكاد تكون المملكة المغربية من الأطراف القليلة في العالمين العربي والإسلامي التي تملك علاقات متميزة بكل الفصائل الفلسطينية، والمؤمنة بالوحدة وطنية شاملة تضم القوى والفصائل الفلسطينية كافة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتعتبر هذه الوحدة خيارا استراتيجيا وكتلة موحدة للتفاوض على اتفاق سلام شامل مع الجانب الإسرائيلي. إن فهم الموقف المغربي من مشاريع التسوية التي تمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والدور المغربي في هذا الجانب، وموقفها من القضايا الرئيسية من هذا الصراع، كالثورة الفلسطينية وشرعيتها، ووضعية القدس والأماكن المقدسة، إلى جانب الموقف الرسمي المغربي من حركة حماس، ضرورية من أجل وضع قراءة شاملة لمختلف القضايا الرئيسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية والمحددات والعوامل المساهمة في صياغة الموقف المغربي.

1– الثورة الفلسطينية

إن موقف المغرب من استخدام الفلسطينيين للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي يعكس فهما واعيا للدوافع الكامنة وراء هذا الشكل من المقاومة، الذي يهدف إلى استعادة الحقوق التي تم إنكارها والدفاع عنها. وتعتبر المملكة المغربية المقاومة الفلسطينية الرامية إلى استعادة الحقوق المغتصبة بالمقاومة بأنها مشروعة وعادلة. ويستند هذا المنظور إلى الشرعية الدولية التي تضمن استخدام جميع وسائل المقاومة المتاحة. وواصل المغرب موقفه الداعم تجاه مقاومة الشعب الفلسطيني، معززا ومتطورا إلى علاقة وثيقة في إطار دعم منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.[6]

2– الموقف من القدس والأماكن المقدسة

تعتبر "القدس" من القضايا الهامة جدا في الفكر والوجدان المغربي، فالقدس هامة جدا لجميع الأديان التوحيدية (السماوية)، وتعتبر قضية "القدس" جزءا هاما ضمن القضايا الرئيسية في الصراع العربي–الإسرائيلي، ذلك لأهمية هذه المدينة، وقيمتها الروحية الكبيرة مما أعطاها مكانة مضاعفة، وجعلت الأمم المتحدة تناقشها كبند بارز في ملف القضية الفلسطينية.

لقد دأبت المملكة على الإعراب عن موقفها الداعي إلى حماية المسجد الأقصى والأماكن المقدسة في القدس. وهي تدعو إلى رعاية وحماية هذه الأماكن المقدسة على أساس الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس وقرارات الشرعية الدولية. وتدعو إلى الهدوء، ووقف الانتهاكات، وضمان حماية المصلين والمقدسات الدينية، مع الامتناع عن أي ممارسات يمكن أن تصعد التوتر وعدم الاستقرار.

وترفض المملكة بشدة جميع الأعمال الاستفزازية، بما في ذلك تحصين المصلين في المسجد الأقصى أو العبث بالأسلحة والمتفجرات داخل دور العبادة، مما يهدد بمزيد من التصعيد والعنف. وفي مناسبات عديدة، أذان المغرب بشدة قيام أعضاء من الحكومة الإسرائيلية والكنيست والمتطرفين والمستوطنين لاقتحامهم المسجد الأقصى المبارك تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، معتبرا ذلك انتهاكا لمبادئ القانون الدولي. وترى المملكة المغربية أن الاعتداء السافر والاستفزاز الإسرائيلي المتعمد ضد حرمة المسجد الأقصى ومكانته في ضمير الأمة الإسلامية لن يؤدي إلا إلى تأجيج مشاعر الاستياء والكراهية والتطرف، وتقوض فرص إحياء عملية السلام في المنطقة. [7] وما فتئ المغرب يدعو إلى إنهاء الأعمال الإسرائيلية الأحادية وغير القانونية التي تمس الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والمسجد الأقصى المبارك، بهدف تغيير الوضع القانوني والثقافي لمدينة القدس.[8]

وفي هذا الصدد، وقع جلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، وقداسة البابا فرنسيس «نداء القدس»، الذي يهدف إلى الحفاظ على الطابع الفريد للقدس وتعزيزه كمدينة متعددة الأديان، ببعدها الروحي وهويتها الفريدة. وأكدوا وحدة القدس وقدسيتها، وحفاظا على جوهرها الروحي ومكانتها المتميزة كمدينة سلام. واعترفوا بها بوصفها تراثا مشتركا للإنسانية، وقبل كل شيء، بوصفها أرضا للقاء ورمزا للتعايش السلمي لأتباع الديانات السماوية الثلاث. وينظر إلى القدس على أنها مركز للاحترام المتبادل والحوار. ولهذا الغرض، من الضروري الحفاظ على الطابع الفريد للقدس وتعزيزه كمدينة متعددة الأديان، بالإضافة إلى بعدها الروحي وهويتها الفريدة.[9] وتعتبر وثيقة «نداء القدس» واحدة من أهم وأبرز الوثائق التاريخية المتعلقة بمدينة القدس بسبب محتواها واللحظة التاريخية التي تم التوقيع عليها، بالإضافة إلى الرمزية الروحية والسياسية المرتبطة بالأطراف الموقعة عليها.

3- علاقة المغرب مع السلطة الوطنية الفلسطينية

لقد التزمت المملكة المغربية بعلاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بقيادة "محمود عباس". وساهم المغرب في تعزيز التعاون والاتصال مع حكومته ورئيس وزرائه. وقد بذلت المملكة قصارى جهدها للاضطلاع بدور في ملف المصالحة الفلسطينية، لأنها مهتمة بالوحدة الفلسطينية. وقد دعا المغرب، من خلال مواقفه المختلفة إزاء المنظمة، إلى تعزيز وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية، معتبرا أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بجميع مكوناته دون بديل. كما دعا المغرب جميع الفصائل الفلسطينية إلى اتخاذ خطوات عملية لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال إنهاء الانقسام.

4- العلاقة مع حركة حماس

على الرغم من الإعلان الثلاثي الموقع بين "المغرب والولايات المتحدة وإسرائيل" في 22 ديسمبر 2020، فإن العلاقات الجديدة مع إسرائيل لم تؤثر على علاقات المغرب مع الفصائل الفلسطينية. حيث لا يزال المغرب يحافظ على علاقات جيدة معهم، بما في

ذلك حركة "حماس"، التي زارت قيادتها، برئاسة "إسماعيل هنية"، المغرب في يونيو 2021 واستضافها لتناول عشاء ملكي في قصر الضيافة بالرباط. وذكر رئيس المكتب السياسي لحماس أن زيارته للمغرب «تأتي برعاية جلالة الملك محمد السادس واحتضان الشعب المغربي». وتجدر الإشارة إلى أن المغرب لم يواجه انتقادات شديدة من الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حماس، بعد توقيع الإعلان الثلاثي، مقارنة بدول عربية أخرى (مثل الإمارات والبحرين) عندما انخرطت في اتفاقيات أبراهام.[10]

تعتقد المملكة المغربية أنه ينبغي "لحماس" أن تشارك في العملية السياسية المرتبطة بمواصلة وقف إطلاق النار مع إسرائيل، تليها المصالحة مع فتح. ويعمل المغرب على تحقيق هذا الهدف بينما يحافظ على مسافة متساوية بين "السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس". ويحافظ المغرب على علاقته المتوازنة مع جميع الفصائل الفلسطينية على أساس الاعتبارات التالية: "

– الالتزام بالموقف الإسلامي والعربي الذي يدعو جميع الفصائل الفلسطينية للجلوس على طاولة المفاوضات لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ كما يعد الاهتمام المغربي بالمصالحة الفلسطينية وتحقيق الوحدة الفلسطينية شرطا أساسيا للسلام في المنطقة. وأن الحجر الزاوية في تعزيز الموقف الفلسطيني يكمن في تحقيق مصالحة وطنية فلسطينية حقيقية تقوم على وحدة الجبهة الفلسطينية، التي لا تبعدها أيضا عن السلطة الوطنية وعن شرعيتها؛

– يمتلك المغرب نفوذ وأوراق مهمة لاعتبارات ذاتية وموضوعية ليكون "الوسيط الأول" بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك بين الإسرائيليين والعرب أو الفصائل الفلسطينية نفسها. وهذا ما مكن المغرب كبلد وحيد من إرسال المساعدات عن طريق البر من داخل إسرائيل إلى قطاع غزة، مما يؤكد أن قنوات اتصال المغرب داخل إسرائيل تخدم قضية السلام، وتستخدم للدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

المطلب الثاني: مظاهر دعم المغربي للقضية والشعب الفلسطيني

يتركز الدعم المغربي للقضية الفلسطينية على عدة محاور رئيسية (سياسية واقتصادية وإنسانية)، وتحرص الدبلوماسية المغربية على دعم هذه القضية في جميع المحافل الدولية والإقليمية، وتقدم السلطات المغربية الدعم لجميع القطاعات الإنمائية والحيوية الهامة ذات الصلة المباشرة بحياة الفلسطينيين، من أجل تحسين ظروفهم المعيشية والارتقاء بمستقبلهم. فعلى مدى سنوات وعقود قدمت المملكة المغربية اعتمادات مالية مهمة لدعم القضية الفلسطينية، وسنعرض أهم مظاهر الدعم السياسي والمادي المغربي للقضية الفلسطينية، وفق لما يلي:

أولا: الدعم السياسي

إن دعم المغرب السياسي للفلسطينيين ليس وليد اللحظة؛ بل يمتد لأكثر من نصف قرن. حيث كانت المملكة المغربية أول دولة عربية تعترف بدولة فلسطين بعد إعلان استقلالها في 15 نوفمبر 1988. كانت من بين الدول العربية الأولى التي وضعت حجر الأساس للسفارة الفلسطينية. وخلال عام 2006، افتتح رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" المقر الجديد للسفارة الفلسطينية في العاصمة الرباط، في مبنى تبرعت به الدولة المغربية. بعد ذلك، توسعت العلاقة، وعززت الروابط، وتقدمت إلى التمثيل الدبلوماسي الكامل. كما عبر المغرب بكل وضوح على مواقفها الجريئة عبر مختلف المراحل والتطورات التي شهدتها القضية:

– انتفاضة الأقصى: المعروفة أيضا باسم الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والتي انطلاقة في 28 سبتمبر 2000، عقب الزيارة الاستفزازية التي قام بها "أرييل شارون"، زعيم حزب الليكود الإسرائيلي آنذاك، إلى المسجد الأقصى. وبدأت الانتفاضة في محيط المسجد وانتشرت لاحقا إلى الضفة الغربية وغزة بعد أيام قليلة. وانتهت الانتفاضة في عام 2005، بعد تراجع أنشطتها في الضفة الغربية وانسحاب إسرائيل من المستوطنات في قطاع غزة.[11]

وبصفته رئيس لجنة القدس دعي الملك محمد السادس إلى اجتماعا طارئا يومه 25 يناير 2002 لمناقشة تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ووجه الدعوة إلى البلدان العربية والإسلامية الخمس عشرة التي تتألف منها اللجنة المذكورة علاوة على المغرب. إضافة إلى ممثل السلطة الوطنية الفلسطينية، وطالبت اللجنة في ختام اجتماع طارئ، بدعوة مجلس الأمن الدولي بإرسال قوات دولية "على الفور" إلى الشرق الأوسط من أجل "حماية الشعب الفلسطيني"، و"حفاظا على مصداقية الأمم المتحدة"، كما دعي العاهل المغربي إلى تحريك عملية السلام، وقال إن "السلام لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة وطنية مستقلة عاصمتها القدس". كما شدد على ضرورة إنهاء جميع الأعمال التعسفية بحق الفلسطينيين.[12]

إلى جانب ذلك ما فتئ المغرب يستذكر في خطاباته جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وخاصة القرارات رقم 242 (1967) و 252(1968) و 338 (1973)و 425 (1978 و) 465 (1980) و476 (1980) و478 (1980) و681 (1990)و1073(1996 و) 1397 (2002 و) 1435(2002) و1515 (2003)، وقرار الجمعية العامة رقم 194 الخاص بقضية اللاجئين، وقرار الجمعية العامة رقم أد ط – 10/ 10 في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة لعام2002 حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة؛[13]

وعبر المغرب في مواقف متعددة على أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مدانة لانتهاكها المنتظم لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والعمليات العسكرية التي تؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. ويعرب عن القلق إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتصاعد الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما غزة، بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي والحصار، وغير ذلك من التدابير غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني.

وكررت المملكة في مناسبات متعددة دعوتها إلى المجموعة الرباعية الدولية والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للوفاء بمسؤولياتهم بإرغام إسرائيل على تنفيذ القرارات القانونية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية واحترام الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخارطة الطريق بهدف إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.

وعلى أثر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛[14] نددت المملكة المغربية بالقرار حيث بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، برسالتين إلى كل من الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" والأمين العام للأمم المتحدة "انطونيو غوتيريس"، شدد فيهما جلالته على أن "المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس، ينطوي على خطر الزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية، والمس بالجهود الدولية الهادفة لخلق أجواء ملائمة لاستئناف مفاوضات السلام."

وبتعليمات ملكية سامية، استدعت الخارجية المغربية، القائمة بأعمال السفارة الأميركية في الرباط، "ستيفاني مايلي"، وكذلك سفراء كل من روسيا، الصين، فرنسا وبريطانيا، باعتبارهم سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وتسليم وزير الخارجية للقائمة بأعمال الخارجية الأميركية، رسالة خطية وجهها العاهل المغربي، محمد السادس، إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية "دونالد ترامب". وأكد العاهل المغربي في الرسالة على "انشغاله العميق إزاء الإجراء الذي تنوي الإدارة الأميركية اتخاذه، مشددا على محورية قضية القدس، ورفض كل مساس بمركزها القانوني والسياسي وضرورة احترام رمزيتها الدينية، والحفاظ على هويتها الحضارية العريقة."

كما تعد المملكة المغربية عضوا فاعلا في عدة لجن عربية ودولية تعني بالقضية الفلسطينية، وعلى رأسها للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة،[15] وقد شدد المغرب في كل خطاباته على دعوة إسرائيل لاحترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف والعودة إلى ما كان عليه قبل عام 2000 ، وبما يضمن احترام حقيقة أن المسجد الأقصى بمساحته البالغة 144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين وتكون الزيارة لغير المسلمين له بتنظيم من إدارة الأوقاف الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية بصفتها الجهة صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه.[16]

ووقفت المملكة المغربية إلى جانب الشعب الفلسطيني خلال الحروب على قطاع غزة في الفترة من 2008 إلى 2009 عندما أعادت إسرائيل احتلال القطاع في ديسمبر 2008،[17] ومذبحة أسطول الحرية في عام 2010، والحروب على غزة في عامي 2012 و2014. في ذلك الوقت، دعت المجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية لوقف الحروب. وفي 29 نوفمبر 2012، صوت المغرب لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يمنح فلسطين صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. وبهذه المناسبة، بعث الملك محمد السادس برسالة تهنئة إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بمناسبة موافقة الجمعية العامة على منح فلسطين مركز مراقب غير عضو في منظمة الأمم المتحدة.[18] وبهذه المناسبة، جدد دعمه القوي لسكان القدس الصامدين، بصفته رئيس لجنة القدس، وحرصه على الحفاظ على المعالم الدينية والهوية الثقافية لمدينتهم، بالنظر إلى مكانتها المقدسة في قلوب جميع المسلمين.[19]

ومع اندلاع الأحداث الأخيرة في قطاع غزة "طوفان الأقصى" على أثر العمليات التي شنتها المقاومة الفلسطينية في قطاع عزة على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، حيث أكد المغرب أن الأولوية هي لإنهاء عمليات التصعيد العسكري والسماح بإيصال المساعدات إلى قطاع غزة بشكل عاجل، كما أدانت وزارة الخارجية المغربية، في بيان، العمليات البرية التي تقوم بها إسرائيل في القطاع وعبرت عن قلقها إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية، مؤكدة ضرورة وقف إطلاق النار. كما أجرى صاحب الجلالة اتصالات مكثفة مع قادة عدة دول العربية والأجنبية، مشددا على أهمية التحرك العاجل من قبل المجتمع الدولي لاحتواء التوتر ودفع الجهود المبذولة تجاه مسار السلام الشامل والعادل الذي يضمن عدم إدخال المنطقة في أزمات جديدة تهدد أمنها واستقرارها. كما تحركت الدبلوماسية المغربية على عدة مناحي بتوجيهات من صاحب الجلالة لبحث سبل وقف التصعيد وحماية المدنيين، حيث أجرى مسؤولو الخارجية المغربية اتصالات ولقاءات واجتماعات مكثفة مع وزراء ومسؤولين أمميين ودوليين، في إطار حراك دبلوماسي وإنساني نشط ومتواصل لدعم الفلسطينيين. كما استقبل وزير الشؤون الخارجية المغربي أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل التنسيق المشترك للتحرك الدبلوماسي والسياسي إضافة إلى التحرك الميداني، مع ضرورة عقد مشاورات مكثفة مغربية–فلسطينية من أجل بلورة موقف عربي موحد بهدف تدعيم وتكريس الدور العربي بخصوص الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.[20]

وبتعليمات من رئيس لجنة القدس دعي المغرب إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وذلك من أجل التشاور والتنسيق بشأن تدهور الأوضاع في قطاع غزة واندلاع أعمال عسكرية تستهدف المدنيين، وكذا البحث عن سبل إيقاف هذا التصعيد الخطير.[21] كما أدانت المملكة المغربية بشدة قصف القوات الإسرائيلية مستشفى المعمداني في قطاع غزة وما خلفه من ضحايا بالمئات من بين الجرحى، ومطالبتها بحماية المدنيين من قبل كل الأطراف وعدم استهدافهم.

لم يتوقف الدعم السياسي المغربي للشعب الفلسطيني في هذا الظرف الاستثنائي العصيب على ما سبق ذكره، بل اتسع لتحركات وجهود داخل أروقة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قاد حراك دبلوماسي إلى جانب مجموعة من الدول بالجمعية العامة بالأمم المتحدة، باعتماد قرار يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن آثار انتهاك إسرائيل المستمر لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وأكد المغرب التزام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لصالح القضية الفلسطينية، وذلك في

إطار المسطرة الجارية أمام محكمة العدل الدولية، في قضية طلب رأي استشاري بشأن التبعات القانونية المترتبة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

حيث شاركت المملكة في جلسات الاستماع التي عقدتها محكمة العدل الدولية من 19 إلى 29 فبراير 2024. وعبرت المملكة المغربية ضمن جميع خطابتها بالأمم المتحدة بالدعوة هذه المنظمة الأممية، ومعها المجتمع الدولي لضرورة وضع القضية الفلسطينية كملف ذي أولوية، عبر المساعدة في استئناف مفاوضات جادة وفعالة تدعم قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

في أعقاب «قمة القاهرة للسلام» التي عقدت في القاهرة في 21 أكتوبر 2023، وفي ضوء التصعيد المستمر في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة، والسقوط المستمر لضحايا مدنيين أبرياء، والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، أصدر وزراء خارجية بعض الدول العربية بيانا طالبوا فيه مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بإجبار الأطراف على وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وإدانة ورفض استهداف المدنيين، وكذلك جميع أعمال الإرهاب والعدوان في الأراضي الفلسطينية.[22]

ثانيا: الدعم المادي والإنساني المغربي للقضية الفلسطينية

يكتسي البعد الإنساني أهمية أساسية في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، وخاصة في عهد الملك محمد السادس، الذي أكد أن الدبلوماسية الإنسانية هي إحدى الركائز الرئيسية لسياستنا الخارجية. وذكر أن المغرب سيواصل الاستجابة لنداءات المساعدة الإنسانية وتلبيتها.

ويمتد دعم القضية الفلسطينية العادلة إلى ما هو أبعد من الدعم السياسي والدعوة إليه في المحافل الإقليمية والدولية. حيث ما فتئ المغرب يبدل جهود متواصلة باستمرار بالدعوة إلى وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي وفقا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وبالموازاة مع الدعم السياسي الموصول عمل المغرب على تكريس جميع أشكال المادي والمعنوي من خلال "وكالة بيت مال القدس الشريف"،[23] ويعتقد المغرب أنه ينبغي استكمال العمل السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية بالعمل الميداني.[24]

وتعد الوكالة الذارع الميداني للجنة القدس التي تعد لجنة عربية إسلامية، تشكلت في عام 1975 وتتألف من 16 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تم تأسيسها اعترافا بالمكانة الخاصة للقدس في قلوب جميع العرب والمسلمين، وكدليل على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للحفاظ على المدينة المقدسة والحفاظ على تراثها الديني والثقافي. عهد إلى الملك المغربي الراحل الحسن الثاني برئاسة لجنة القدس تقديرا لجهوده في تنسيق الجهود العربية والإسلامية لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويواصل جلالة الملك محمد السادس تولي رئاسة لجنة القدس، وقد كان أقوى مؤيد ومدافع عنها في مراحل مختلفة وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أن أهداف الوكالة مكرسة لحماية المدينة المقدسة والحفاظ على تراثها الديني والثقافي والإنساني. وهي تواجه مشاريع تهدف إلى تهويد المدينة ومحاولات محو هويتها العربية والإسلامية، وتغيير وضعها القانوني، وتعطيل توازنها الطبيعي والديموغرافي والحضري والبيئي. كما تنفذ الوكالة مشاريع ملموسة في مجالات الإسكان والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية لصالح سكان مدينة القدس. وتهدف هذه المشاريع إلى الحفاظ على الهوية الثقافية للمدينة المقدسة وتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية لسكانها، وبالتالي دعم صمودهم.[25] وتواصل الوكالة، بوصفها الذراع التنفيذية للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، أداء مهمتها في حماية المدينة المقدسة ودعم صمود سكانها وفقا لنظامها الأساسي وأنظمتها. وتنص هذه اللوائح على اتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة الموارد لتمويل المشاريع

والبرامج الموضوعة في إطار خطة سنوية. وتنشئ هذه الخطة آليات حوكمة مناسبة لإدارة الموارد والإنفاق، استنادا إلى نهج قائم على المشاركة مع شعب القدس.[26]

خلال العام الماضي 2023، احتفلت الوكالة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسها، كما شكل الاحتفال باليوبيل الفضي للوكالة تسليط الضوء على جهود المغرب الثابتة والمتواصلة لصالح القدس وإنجازات المملكة وأنشطتها ومبادراتها على مدى السنوات 25 الماضية لدعم مدينة القدس. إن العمل تضامني للوكالة الذي أراده جلالة الملك، كان منسجما مع الواقع المعاش، وأضفى عليه مفهوما جديدا يزاوج في تناغم أصيل، بين المساعي السياسية الهادفة وبين العمل الاجتماعي الميداني، الذي تنهض فيه وكالة بيت مال القدس الشريف بواجبها على أحسن وجه.[27]

خلال الفترة بين عامي 2000 و2022، أنجزت الوكالة حوالي 200 مشروع كبير وعشرات المشاريع المتوسطة والصغيرة، لصالح جميع شرائح الطائفة المقدسية. وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 64 مليون دولار تغطي مجالات مثل إعادة الإعمار والصحة والتعليم والمشاريع التي تدعم الأيتام والأرامل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى مدى السنوات 25 الماضية من عمل الوكالة، تلقت ما مجموعه حوالي 64.9 مليون دولار من التبرعات، بما في ذلك 22.3 مليون دولار من البلدان الأعضاء باللجنة المذكورة، مع مساهمة المغرب بنسبة 75 في المائة من هذا المبلغ.[28] يتم توزيع عمل الوكالة على مختلف القطاعات بما في ذلك الدعم الاجتماعي والتنمية البشرية والصحة والتعليم والتعمير والتجارة والزراعة والترويج الثقافي والفني والإعلام والرياضة والشباب والطفولة، وذلك على النحو التالي:

– قطاع التعليم

يكتسي قطاع التعليم والاهتمام به أهمية كبيرة في خطط الوكالة منذ أحداثها لأن التعليم بمثابة حجر الزاوية في التنمية مع عملها على توفير عرض تربوي يستجيب للحاجيات، وبالنظر إلى الواقع الصعب الذي يشده قطاع التعليم في القدس، والتي تفاقمت بسبب المشاكل والعقبات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي والحرب المستمرة من قبله.[29]

بلغ حجم المشاريع والبرامج المنجزة في هذا القطاع في الفترة ما بين 2000 و2020 ما مجموعه 11,32 مليون دولار. وتتلخص أهم المشاريع المنجزة في مجال التعليم في برنامج المنح الدراسية، حيث توزعت على الطلبة المقدسيين في جامعات فلسطينية ومغربية وغيرها، وخلال سنة 2022 بلغت حوالي 130منحة دراسية؛ إضافة إلى بتوزيع قرطاسية وأدوات مدرسية للحقائب، إلى جانب تجهيز وتأهيل عدد من المدارس، ودور الأيتام، وإيجار مباني لاستعمالها كمدارس بالقدس؛ وأداء رسوم الترخيص لبناء مدارس؛ وشراء مباني سكنية وتحويلها إلى مدارس.[30]

– القطاع الصحي

يعد قطاع الصحة من أهم القطاعات المتصلة مباشرة بحياة الإنسان واحتياجاته البدنية والعقلية. ومنذ عام 1995، فرضت الدولة المحتلة نظام تأمين صحي إلزامي لجميع المواطنين، بما في ذلك الفلسطينيين المقيمين في القدس الذين يحملون إقامة دائمة وفقا لمعايير الاحتلال. وأدى ذلك تدريجيا إلى الهيمنة الكاملة على القطاع الصحي في القدس، حيث يعمل الأطباء ضمن النظام الذي أنشأته وزارة الصحة الإسرائيلية والصناديق التابعة لها من المرضى. ومع ذلك، حافظت المستشفيات الفلسطينية في القدس على استقلالها الذاتي النسبي في إدارة شؤونها. وتستضيف المدينة خمسة مستشفيات متخصصة،[31] غير أن القطاع الصحي بالقدس يعيش وضعا حرجا.[32]

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008، ترأس الملك محمد السادس مراسم توقيع إعادة بناء الجناح المدمر لمستشفى "القدس"، وكذلك إعادة بناء "كلية الزراعة" التابعة لجامعة الأزهر في غزة، تعبيرا عن التضامن الكامل غير المشروط مع الشعب الفلسطيني الشقيق. وقد أعاد أعمار وبناء وتجهيزه المستشفى المذكور بتمويل من المملكة المغربية. وافتتح المستشفى سنة 2021 والذي تصل طاقته الاستيعابية إلى 102 سرير، ويضم 8 غرف عمليات، والعديد من الأقسام التخصصية، ضمنها قسم العناية المركزة بسعة 10 أسرة، وغرف عمليات قسم النساء والولادة، كما يشتمل على 10 حضانات للأطفال الخدج، وقسم الجراحة والمناظير، إضافة لوجود مركز متخصص في جراحة القلب والقسطرة، لتلبية احتياجات المرضى، ومجهز ضمن معايير عالية تحاكي المراكز العالمية. كما أصدر العاهل المغربي كذلك مطلع 2009 عدة قرارات لتقديم مساعدات عاجلة دعما للشعب الفلسطيني واستقبال عدد من جرحى العدوان الإسرائيلي على غزة في عدة مستشفيات مغربية، وأصدر تعليمات للحكومة المغربية من أجل فتح حساب خاص تحت اسم حساب "مساعدة فلسطين" لتمكين المواطنين المغاربة من تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني الشقيق.[33]

وبلغ حجم المشاريع والبرامج المنجزة في هذا القطاع في الفترة ما بين 2000 و2020 ما مجموعه 5,45 مليون دولار، وتبرز أهم هذه المشاريع في تقديم مساعدات للمرضى والجرحى والمعوزين، وتجهيز مختلف المراكز الاستشفائية الفلسطينية مع رفع من خدمة التيار الكهربائي بها وتزويدها بمصاعد، إضافة إلى شراء عدد من سيارات الإسعاف المجهزة لفائدة الهلال الأحمر الفلسطيني. لقد ساعدت هذه المشاريع عدة مستشفيات فلسطينية أبرزها مستشفى جمعية المقاصد الخيرية بالقدس، وهو أكبر مستشفيات فلسطين على الاستمرار في أداء واجبها في القدس رغم كل الصعوبات والمعيقات.[34] كما وقعت وكالة بيت مال القدس الشريف بروتوكول تعاون مع شبكة مستشفيات القدس الشرقية لإحداث وحدة اليقظة والتنسيق والتتبع لحالات الطوارئ والمستعجلات بمستشفى جمعية المقاصد الخيرية في القدس. كما تعمل الوكالة على تزويد مستشفيات القدس بالمستلزمات والأجهزة الضرورية والأدوية الحيوية الخاصة بالمستعجلات وأقسام الإنعاش.[35]

خلال سنة 2023، وفي إطار برنامجها لدعم القطاع الصحي وتنزيلا للبرتوكول التعاون الموقع بين الوكالة وبعض مستشفيات القدس، قامت الوكالة بتدشين وحدة خلية اليقظة والتنسيق والتتبع لحالات الطوارئ والمستعجلات بالقدس. وعلى ضوء حالة الطوارئ التي عرفتها مدينة القدس جراء الحرب على قطاع غزة، جعل مستشفيات القدس تعرف اكتظاظ كبير جراء الحالات القادمة إليه من قطاع غزة، مما ساهم في تفاقم الحجز من حيث المعدات والملتزمات الطبية والأدوية، مما دفع الوكالة إلى تسيطر ووضع برنامج استعجالي من خلال تجهيز مستشفيين ميدانيين، مع توفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتوفير أغطية وبطانيات، مع توزيع الحصص الغذائية.[36] كما عملت الوكالة خلال سنة 2023 بتجهيز عيادات المسجد الأقصى المبارك بمبلغ 15.00.00 دولار أمريكي.

– قطاع الشباب والرياضة والثقافة والمساعدة الاجتماعية

أنجزت الوكالة خلال سنة 2023 ما يزيد على 51 مشروعا توزعت على القطاعات الاجتماعية بكلفة قدرت ب 3 مليون دولار أمريكي،[37] وعديدة هي البرامج التي تستمر الوكالة في تنفيذها بالمجال الاجتماعي؛ أهمها برنامج العيش الكريم الذي يهدف إلى توزع 29 ألف رغيف خبز يوميا لفائدة 2900 عائلة مستفيدة، ويخلق دورة اقتصادية هامة التي لا تقل عن 130 ألف دولار شهريا يستفيد منها حوالي 20 مخبزا،[38] إضافة إلى برنامج كفالة الأيتام المكفولين من قبل الوكالة، لتضم 30 من الأيتام الجدد تتراوح أعمارهم بين 5 و15 سنة، انضافوا لقائمة الأيتام الذين تكفلهم الوكالة، بتبرع كريم من محسن مغربي، ليصبح عدد الأيتام المكفولين 130 يتيما، كما تم توزيع حقائب مدرسية وأدوات لفائدة الأيتام المكفولين من الوكالة وغيرهم.[39] في هذا الصدد خصصت الوكالة برنامج مستدام للتنمية البشرية في القدس مشاريع التنمية البشرية، حيث واصلت الوكالة سنة 2022

تمويل دفعات مشاريع التنمية البشرية التي استفادت منها 10 جمعيات بالقدس في مجال التكوين والتدريب والمشاريع الصغرى المدرة للدخل.

كما أعطى جلالة الملك محمد السادس خلال سنة 2024 في إطار تقديم مشاريع المساعدة خلال شهر رمضان والمناسبات الدينية؛ تعليماته بتوزيع 2000 قفة رمضانية لفائدة 2000 عائلة من العائلات المحتاجة، تضم 22 صنفا من المواد الغذائية الأساسية، من بينها أصناف خاصة بالأطفال، وأخرى تهم الأفراد الذين يخضعون لحمية غذائية معينة، كما تضم هذه المساعدات 1000 حصة غذائية يومية، بما يكفل للأفراد المستفيدين من المسجلين على قوائم الجمعيات الشريكة، والمقيمين بالمراكز الاستشفائية ودور الإيواء، تأمين جزء كبير من حاجياتهم الغذائية، طيلة شهر رمضان المبارك.[40]

كما تمكن المغرب من إطلاق عملية إنسانية تهم توجيه مساعدة غذائية، عن طريق البر، لفائدة السكان الفلسطينيين في غزة ومدينة القدس الشريف، والتي تكونت بأزيد من 40 طنا من المواد الغذائية، بما فيها المواد الغذائية الأساسية. فمنذ اندلا ع العمليات المسلحة، يعد المغرب أول بلد يقوم بنقل مساعدته الإنسانية عبر طريق بري غير المسبوق وإيصالها مباشرة إلى السكان المستفيدين.[41]

وبخصوص التدخلات الموجهة لقطاع الشباب والرياضة والثقافة بلغ حجم المشاريع والبرامج المنجزة في الفترة ما بين 2000 و2020 ما مجموعه 30,3 مليون دولار، وتتلخص أهم هذه المشاريع المنجزة في شراء حواسيب لفائدة الأندية الثقافية بالقدس؛ وتأهيل الملاعب الرياضية؛ وتجهيز نوادي الشباب. كما أطلقت الوكالة خلال العام 2000 حزمة من المشاريع في مجال الفنون والتراث والصناعات الثقافية والفنون والنشر والتوثيق بمبلغ 150.000,00 دولار همت تمويل عدة مشاريع. كما دعمت الوكالة قطاع الإعلام وحرية الصحافة، وأعلنت خلال سنة 2022 عن إحداث منحة "القدس" لدعم حرية لإعلام والصحافة ذات العلاقة بقضايا القدس وفلسطين، بمبلغ 40 ألف دولار، علاوة على ذلك، رصدت الوكالة مبلغ 40 ألف دولار كذلك لمنح تشجيعية تخصصها للطلبة الباحثين المتخصصين في مجال الإعلام لإنجاز بحوث ودراسات توثيقية عن واقع مدينة القدس وتاريخها وأوجه ارتباط المغاربة بها، لفائدة طلاب معهد الإعلام والاتصال في المغرب وماجستير العام في جامعة القدس.[42] كما دأبت الوكالة على تنظيم السنوي للمخيم الصيفي لفائدة أكثر من 50 طفا وطفلة من القدس بالمغرب.

– السكان وحماية العقارات التاريخية وترميم

تعاني مدينة القدس من نظام إسكاني معقد جراء السياسات الإسرائيلية، التي تقوم على عقيدة ثابتة تتمثل في التقليص من عدد المواطنين الفلسطينيين فيها. ونظرا لوضعية المباني المتهالكة والمتضررة المتواجدة في عدة مناطق من مدينة القدس؛ بادرت الوكالة إلى تبني مشاريع الإصلاح والترميم والإعمار نظرا للضرورة الملحة لهذه المشاريع ومساهمتها في الحفاظ على سلامة السكان وممتلكاتهم والتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهلهم دعما لصمود المواطن المقدسي،[43] كما عملت الوكالة على ترميم التراث والمباني التاريخية بين عامي 2000 و2020 والتي بلغت 9.5 مليون دولار. كما عملت الوكالة على حماية العقارات التاريخية وتشجع قطاع الإسكان والترميم وحماية العقارات التاريخية حيث عملت على استمرار برنامج القروض الدوارة لترميم بيوت للعائلات المقدسية المحتاجة بمبلغ 5,3 مليون دولار عن طريق المجلس الفلسطيني للإسكان . وشرعت الوكالة في تنفيذ المرحلة الثالثة من تأهيل وترميم المركز الثقافي المغربي بالقدس بهدف مساعدة الجمعيات المقدسية النسائية على مزاولة أنشطتها الثقافية، كما يمثل فضاء لتبادل الثقافات والحضارات، حيث قامت الوكالة خلا سنة 2020 بتمويل مشروعي علاج أسباب الرطوبة وتسريب المياه في الأسطح وفي الجدران الخارجية والبستان التابع للمركز بمبلغ 40 ألف دولار.[44] وبالموازاة مع الدعم المادي الكبير لوكالة بيت

مال القدس الشريف تساهم المملكة المغربية في ميزانية صندوقي القدس والأقصى،[45] وإلى حدود 10 مارس 2020، بلغ الحجم الإجمالي للمساهمة المملكة حوالي 36,900 مليون دولار.[46]

خاتمة

فضلا عن الدعم السياسي الموصول للقضية الفلسطينية؛ سخرت المملكة المغربية كافة أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي، انطلاقا من أولويات ثابتة ومبادئ راسخة وقيم إنسانية وأخلاقية، ولا ينكر أحد الدعم المادي والمعنوي السخي الذي تقدمه المملكة للقضية الفلسطينية من خلال الذراع التنفيذي للجنة القدس –وكالة بيت مال القدس–، وعلى خطى والده؛ يمضي الملك محمد السادس مؤكدا وقوف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة في حياة كريمة وتحقيق آماله وطموحاته، وقد شدد في مناسبات عديدة أن المغرب لا يدخر جهدا في العمل مع جميع الأطراف الدولية والإقليمية لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة بأسرها. منوها إلى أن إيجاد أفق سياسي للقضية الفلسطينية هو السبيل لنيل الأشقاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

الهوامش:

[1] **قاسم الزهيري: المغرب وقضية فلسطين في ضوء أعمال لجنة القدس، مجلة دعوة الحق، العدد 232، نونبر 1983، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار الحديث الحسنية، مطبعة الأمنية، 1983، الرباط، المغرب.**

[2] محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، 2012، بيروت، لبنان، ص 9

[3] نعمان عاطف عمرو: الدعم المغربي للقضية الفلسطينية من عام 1947–1974، مجلة الأستاذ، العدد 221، المجلد الثاني، سنة 2014، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص 71، متوفر على الرابط التالي: https://www.iasj.net/iasj/download/6022caa8c8d916fe أخر زيارة بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 16.09

[4] نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الثلاثاء 29 نونبر، 2023، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. الرباط، المغرب.

[5] خطاب العرش الذي وجهة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2023، الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لتربع جلالته على عرش، بتاريخ السبت 29 يوليو 2023، وكالة المغرب العربي للأنباء، الرباط، المغرب.

[6] اعتمد مؤتمر القمة العربي الثامن لسنة 1974،المنعقد في الرباط منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتبنت القمة قراراً يعترف لأول مرة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني بموافقة جميع الدول العربية، وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 من أجل تأسيس دولة فلسطينية، وكان هدف المنظمة هو تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح، للمزيد من التفاصيل أنظر: أسامة محمد أبو نحل و مخير سعود أبو سعدة: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول (خاص)، المجلد 11، سنة 2009، غزة، فلسطين، ص 1 وما بعدها.

[7] بلاغ المملكة المغربية تعرب عن إدانتها الشديدة واستنكارها القوي لإقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، السبت 16 أبريل 2022، الرباط، المغرب، أنظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المغربية التالي: https://diplomatie.ma/ar أخر زيارة بتاريخ 07 ماي 2024، على الساعة 10.16

[8] أنظر نص الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى القمة الخامسة عشر "لمنظمة التعاون الإسلامي"، والمنعقدة بالعاصمة الغامبية بانجول، تحت شعار " تعزيز الوحدة والتضامن من خلال الحوار من أجل التنمية المستدامة." بتاريخ 4 ماي 2024، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، الرباط، المغرب.

[9] نداء القدس: الذي وقعه أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، وقداسة البابا فرانسيس، اليوم السبت 30 مارس 2019 بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط، والذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان، وبالبعد الروحي والهوية الفريدة للمدينة المقدسة. وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 30 مارس 2019، الرباط، المغرب.

[10] سعيد الصديقي: المغرب والحرب في غزة: المعضلة والمبادئ والمصالح، الأبحاث، السياسة الخارجية، المعهد المغربي لتحليل السياسات، نوفمبر 2023، الرباط، المغرب، أنظر المقال على الرابط التالي: https://mipa.institute/10762 أخر زيارة بتاريخ 07 ماي 2024، على الساعة 10.55

[11] جميل هلال: انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 44، (خريف 2000)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ص 1 وما بعدها.

[12] أنظر نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس في اختتام أشغال اجتماع لجنة القدس بمراكش، بتاريخ 25 يناير 2002، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية، الرباط، المغرب، أنظر الموقع الرسمي للبوابة التالي: https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar أخر زيارة بتاريخ 08 ماي 2024، على الساعة 10.03

[13] أنظر قرار منظمة التعاون الإسلامي رقم PAL-1/39 ، بشأن قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي الصادرة عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس لوزراء الخارجية (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة)، بتاريخ 15 و16 و17 نوفمبر 2021، الوثيقة عدد OIC/CFM-39/2012/PAL /RES/FINAL، جمهورية جيبوتي، ص 1 وما بعدها.

[14] رشيد الخالدي: حرب المئة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة 1917-2017، ترجمة: عامر شيخوني، الدار العربية لعلوم الناشرين، الطبعة الأولى، 2001، بيروت، لبنان، ص 350

[15] تضم اللجنة في عضويتها كلا من: المملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، وقطر، والمغرب، والجزائر، وتونس، والأمارات، والأمين العام لجامعة الدول العربية، وتم إحداث اللجنة استنادا إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (8660) الصادر بتاريخ (11/5/2021) عن الدورة غير العادية بشأن العدوان الإسرائيلي على مدينة القدس المحتلة وأهلها، بما في ذلك المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح، الذي قرر تشكيل لجنة وزارية عربية للتحرك والتواصل مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول المؤثرة دوليا.

[16] انظر بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، بشأن البيان الختامي الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، لمنعقد اليوم الخميس 21 أبريل 2022 بعمان، الرباط، المغرب.

[17] بيدرو بريبجر: الصراع العربي الإسرائيلي: مئة سؤال وجواب، ترجمة: إبراهيم صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012، ص 143 وما بعدها

[18] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67، بتاريخ 29 نوفمبر 2012، بشأن إقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، الدورة العادية للجمعية العامة 67، الجلسة العامة، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/RES/67/19، الأمم المتحدة، نيويورك.

[19] بلاغ الديوان الملكي المغربي: جلالة الملك يهنئ الرئيس الفلسطيني بمناسبة مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح بلاده صفة مراقب غير عضو بالمنظمة، الأنشطة الملكية، بتاريخ 02 ديسمبر 2012، وكالة المغرب العربي للأنباء، الرباط، المغرب.

[20] انظر بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، عقب استقبال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، السيد ناصر بوريطة، يوم الجمعة 06 أكتوبر 2023 بالرباط، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد حسين الشيخ، الرباط، المغرب.

[21] كلمة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، خلال افتتاح أعمال الدورة 161 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية. يوم الأربعاء 06 مارس 2024، القاهرة، مصر، 2023

[22] حضر القمة كل من المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، للمزيد من التفاصيل حول العناصر الأساسية التي تضمنتها "قمة القاهرة للسلام"، المنعقدة بالعاصمة

المصرية القاهرة، بتاريخ 26 أكتوبر 2023، أنظر بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المغربية، الرباط، المغرب، على الرابط التالي: https://diplomatie.ma/ar/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-25 أخر زيارة بتاريخ 08 ماي 2024، على الساعة 11.56

[23] وكالة بيت مال القدس الشريف: هي مؤسسة اجتماعية، إنسانية، غير ربحية، تابعة للجنة القدس، برئاسة الملك محمد السادس، وهي مكلفة بتنفيذ سياسات اللجنة في مجال الدعم الاقتصادي والاجتماعي لمدينة القدس ولساكنها، ويوجد مقرها بالرباط، ولها مكتب في الدار البيضاء، ومكتب تمثيل في رام الله ومكتب التنسيق في القدس.

[24] ندوة صحفية مشتركة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المغربي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، في ختام اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته الـ 160، الذي يرأسه المغرب. بتاريخ الأربعاء 06 شتنبر 2023، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المغربية، الرباط، المغرب.

[25] مقتطف الرسالة الملكية السامية الي وجهها صاحب الجلالة امللك محمد السادس، إلى رئيس اللجنة المعنية ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، السيد شيخ نيانغ، يوم 29 نونر 2022 بمناسبة اليوم العاملي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

[26] لجنة القدس: التقرير السنوي لسنة 2022 لوكالة بيت مال القدس الشريف، مديرية الشؤون العامة والإعلام والمعلوميات ومديرية المحاسبة والمراقبة المالية، دجنبر 2022، الرباط، ص 9

[27] كلمة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المغربي، بمناسبة افتتاح فعاليات اليوبيل الفضي لوكالة بيت مال القدس، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، تحت شعار "انطلاقة جديدة لترسيخ مكانة القدس ومركزها الديني والحضاري". بتاريخ 20 يناير 2023، الصخيرات، المغرب.

[28] محمد سالم الشرقاوي، المدير المكلف بتسيير وكالة بيت مال القدس الشريف ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، "وكالة بيت مال القدس الشريف: خمسة وعشرون سنة من العطاء في خدمة القدس والمقدسيين"، بتاريخ 06 فبراير 2023، على الساعة التاسعة صباحا، أنظر الموقع الرسمي لوكالة المغربي العربي للأنباء التالي:

https://www.mapnews.ma/ar/ أخر زيارة بتاريخ 15 مارس 2024، على الساعة 10.23

[29] لجنة القدس: وكالة بيت مال القدس الشريف، تقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي والصحي في مدينة القدس في ظل جائحة كورونا، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية– القدس، التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2020، "القدس في مواجهة آثار جائحة "كوفيد 19" من أجل مبادرات مبتكرة لتنمية اجتماعية مستدامة في المدينة المقدسة"، الرباط، المغرب، ص 32

[30] لجنة القدس: وكالة بيت مال القدس الشريف، التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2022، دجنبر 2022، مديرية الشؤون العامة والإعلام والمعلوميات ومديرية المحاسبة والمراقبة المالية، الرباط، المغرب ص 10 وما بعدها

[31] لجنة القدس: التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2020، "القدس في مواجهة آثار جائحة "كوفيد 19" من أجل مبادرات مبتكرة لتنمية اجتماعية مستدامة في المدينة المقدسة"، مرجع سبق ذكره، ص 21

[32] ويعزى عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن أداء دورها تجاه هذه المستشفيات إلى سببين رئيسيين هما: أولا، القيود المالية. وتعاني السلطة الفلسطينية من صعوبات مالية شديدة بسبب عوامل معروفة. وثانيا، الاتفاقات السياسية الموقعة مع الاحتلال، التي تمنع السلطة من القيام بأي أنشطة داخل مدينة القدس.. التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص 22

[33] **افتتاح مستشفى القدس التخصصي بقطاع غزة بعد إعادة بنائه وتجهيزه بتمويل مغربي، بتاريخ 16 أغسطس 2021، وكالة المغرب العربي للأنباء، الرباط، المغرب.**

[34] للمزيد من التفاصيل حول المشاريع والبرامج المنجزة في القطاع الصحي من قبل وكالة بيت مال القدس الشريف في الفترة ما بين 2000 و2020، أنظر الموقع الرسمي للوكالة التالي: https://www.bmaq.org/ أخر زيارة بتاريخ 09 ماي 2024، على الساعة 12.09

[35] لجنة القدس: التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2021، مديرية الشؤون العامة والإعلام والمعلوميات ومديرية المحاسبة والمراقبة المالية، دجنبر 2021، الرباط، المغرب، ص 37

[36] لجنة القدس التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2023، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، دجنبر 2023، الرباط، المغرب، ص 23

[37] لجنة القدس التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 19

[38] التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص 38

[39] لجنة القدس: وكالة بيت مال القدس الشريف، التقرير السنوي لوكالة بيت مال القدس الشريف لسنة 2022، مرجع سبق ذكره، ص 10

40 بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، حول إعطاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، تعليماته الوكالة بيت مال القدس، لتقديم مساعدة غذائية لسكان هذه المدينة المقدسة، بتاريخ 12 مارس 2024، الرباط، المغرب.

[41] بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، حول إعطاء أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، تعليماته لإطلاق عملية إنسانية تهم توجيه مساعدة غذائية، عن طريق البر، لفائدة السكان الفلسطينيين في غزة ومدينة القدس الشريف. بتاريخ 12 مارس 2024، الرباط، المغرب.

[42] لجنة القدس: التقرير السنوي لسنة 2022 لوكالة بيت مال القدس الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 12

[43] لجنة القدس: التقرير السنوي لسنة 2020لوكالة بيت مال القدس الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 36

[44] التقرير السنوي لسنة 2020 لوكالة بيت مال القدس الشريف، مديرية الشؤون العامة والإعلام والمعلوميات ومديرية المحاسبة والمراقبة المالية، دجنبر 2022، الرباط، ص 29

[45] أنشأت القمة العربية الصندوق بهدف المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وإلى تمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، وإلى مواجهة سياسة العزل والحصار التي تمارسها السلطات الإسرائيلية. وقررت القمة العربية أن يكون حجم الموارد المالية للصندوق ثمانمائة مليون دولار أمريكي. شاركت 15 دولة في موارد صندوق الأقصى بما مجموعة 876 مليون دولار أمريكي. أنظر قرار مؤتمر القمة العربية الاستثنائي الذي عقد في القاهرة في رجب 1421(أكتوبر 2000) بإنشاء صندوق الأقصى، وإلى قرار وزراء المالية العرب في شعبان 1421((نوفمبر 2000) بشأن آلية إدارة الصندوق.

[46] شراكة المؤسسات المالية العربية من أجل القدس، تقرير صندوق الأقصى والقدس لسنة 2019-2020، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 68